

((العصر العباسي الثاني)) 232 هـ - 334 هـ

اوضاع الخلافة العباسية :-

لقد كان من أهم ما تميزت به الخلافة العباسية في عصرها الأول تمركز السلطة في يد خلفاء اقوياء تمتعوا بحسن السياسة والتدبير والحزم في الامور ، فأظهروا كفاءة عظيمة في كبح جماح العناصر الاسلامية التي كانت تعمل جاهدة للوصول الى السلطة وتقويض اركان الدولة العربية ، واستطاعوا أن يقيموا نوعا من التوازن بين القوى التي ظهرت بقيام الخلافة العباسية ، فاحتفظت الدولة بوحدتها على اسس راسخة ، غير أن عناصر القوة التي توافرت للخلافة العباسية خلال عصرها الاول ما لبثت أن افتقدت في العصر العباسي الثاني الذي تميز بوصول العناصر غير العربية الى مراكز الحكم في الدولة ووقع الخلفاء انفسهم تحت تأثير نفوذها مما ادى الى انتقال الدولة من المركزية الى اللامركزية في نظام الحكم ، وظهرت امارات استقل بعضها استقلالاً كاملاً في حين استقل الاخر استقلالاً جزئياً ، وقد لعب الفرس والأتراك دوراً خطيراً في رسم الاتجاهات السياسية للدولة وما رافق من انحطاط هيبة الخلافة وتضائل نفوذ الخليفة وابعاد العناصر العربية من مواقع السلطة فتهيأت الظروف في هذه المرحلة لظهور تيارات اجتماعية وسياسية عنيفة استهدفت تقويض كيان الدولة العربية الاسلامية والنيل من مركز الخلافة .

وظل العرب يتطلعون لتحرير الخلافة من هيمنة العناصر الدخيلة ، ويعملون على اعادة وجهها العربي . فكانت الموصل والجزيرة الفراتية والشام ملجأ لما تضيق بهم الحال في بغداد بسبب السياسة التعسفية والتسلط الذي تمارسه تلك العناصر ، كما حدث للمعتضد الذي خرج الى الموصل سنة 281 هـ قاصداً بني حمدان ، وكانت الموصل والجزيرة مقراً للقبائل العربية من حمدان وبني عقيل وبني مدراس الذين مثلوا العنصر العربي في الدولة العباسية .

والواقع أن ضعف الخلافة العباسية وتفكك مؤسساتها كان قد بدأ منذ أن لجأ المعتصم الى استخدام الترك والموالي في جيشه ، وما ترتب على ذلك من تغيير النظام الاقتصادي في الدولة ، حيث الاقطاع في العراق ومصر والشام بديلاً للاقتصاد المتكافل القائم على نظرية الأجور والانتاج المتنوع ، أما نظام الاقطاع فقد

ترتب عليه الغاء البناء الاقتصادي والاداري وتحويل الدولة الى مراكز قوى وتجمعات متعددة متنافسة ، مما ادى الى التفكك الاجتماعي والسياسي واوجد صيغا من الاستغلال والظلم لما تسبب فيه من الفوضى وخراب المشاريع الإروائية وارتباك التجارة ، وقد انتهى هذا الوضع الى جعل الخلافة نفسها تحت رحمة القوة العسكرية طوال الحقبة الممتدة ما بين خلافة المعتصم بالله 218 هـ ودخول البويهيين بغداد سنة 334 هـ .

خلافة المتوكل على الله (232 – 247 هـ)

بويج لجعفر بن المعتصم بالله بالخلافة يوم وفاة اخيه الواثق . ولقب بالمتوكل على الله ذكر الطبري أن قاضي القضاة احمد بن ابي داود والوزير محمد بن عبد الملك الزيات وعمر بن فرج ووصيف وابتاخ اجتمعوا بعد وفاة الواثق فتناظروا فيمن يولونه الخلافة ، فاشروا بالبيعة لمحمد بن الواثق غير انهم عدلوا عنه لصغر سنه . وروى الطبري ايضا أن القائد التركي وصيف كان في مقدمة الذين احتجوا على تولية محمد بن الواثق وقال : (أما تتقون الله ! تولون مثل هذا الخلافة وهو لا تجوز معه الصلاة) ، حين قبل هذا الرأي اعلن الاتراك ترشيحهم لجعفر وسار عوا ببيعته فكان أول من بايعه سيما التركي المعروف بالدمشقي ، ووصيف التركي ، وبذلك اسند اليه منصب الخلافة وأمر بإعطاء الجند لثمانية اشهر .

ولا شك في أن نجاح الاتراك في تولية المتوكل قد فسح المجال امامهم لتولية من جاء بعده من الخلفاء ، حيث اصبح هؤلاء القادة هم اصحاب الحل والعقد ، فلا تتم الخلافة لاحد الا بموافقتهم ورضاهم . واحكموا قبضتهم على شؤون الخلافة ومؤسستها الادارية والعسكرية .

سياسة المتوكل الداخلية : أ- موقف المتوكل من المعتزلة :

يقوم مبدأ المعتزلة على المبادئ الخمسة نفسها التي نادوا بها وهي : العدل و التوحيد والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد اعتنق هذا كثير من الناس على اختلاف طبقاتهم ومن الخلفاء ، امثال المأمون والمعتصم والواثق وزاد عددهم (لان الدولة كانت دولتهم ، وقد بلغوا في ايامهم اوجهم) . ويبدو أن مذهب الاعتزال لم تكن له قاعدة جماهيرية بسبب احتضان الدولة له ، فضلا عن درج المعتزلة على اضطهاد مخالفيهم من المحدثين والفقهاء ، واستباحوا دماءهم ، وملئوا منهم السجون ، مما دفع اعدائهم الى تشويه دعوتهم بين الناس . فلما كانت خلافة المتوكل قرر التصدي للمعتزلة فأعلن ابطال القول بخلق القرآن سنة 224هـ وفرض حظرا حول المناقشة في هذا الموضوع . ثم اطلق من سجنهم الواثق من المخالفين لهذا المذهب وفي مقدمتهم احمد بن حنبل وكتب الى الافاق ينهي عن المناظرة والجدل فأمسك الناس .

ويرى بعض الباحثين أن نجاح المتوكل في القضاء على قوة المعتزلة السياسية من دون أن يجابه بثورة او عصيان إنما تعود اسبابه الى اقتصار هذا المذهب على بعض المتعلمين وبقاء السواد الأعظم محافظا مما ساعد الخليفة على انجاح خطته .

أما عن موقف المتوكل من العلويين فقد انتهج سياسة مشددة ضدهم فنكل بهم وبأنصارهم وصادر اموالهم مما زاد في عمق الخلاف بين العباسيين والعلويين.

ب – القضاء على نفوذ الوزير الزيات :

تأثر منصب الوزراء بتعاظم نفوذ القادة الأتراك الذين احكموا سيطرتهم على مؤسسات الدولة كافة ، فلم يعد للوزير اهمية ولا لمنصبه هيبة ، وكانت خلافة المتوكل قد فجرت الصراع بين القادة الأتراك والمؤسسة الادارية التي يتزعمها الوزير محمد بن عبد الملك الزيات الذي سبق تقلد الوزارة للمعتصم و الواثق ، ويبدو أن المتوكل كان منحرفا عن وزيره الزيات لما كان يفعله في حياة اخيه من سوء المعاملة ، وربما زاد في كراهية المتوكل للزيات أن الاخير كان قد اشار بتوليته محمد بن الواثق الخلافة بعد ابيه . لذلك بدأ المتوكل خلافته بالقبض على وزيره في صفر سنة 233 هـ وصادر امواله وضياع أهل بيته ولم يلبث أن مات في سجنه من شدة التعذيب .

وتقلد الوزارة بعد ذلك شخصيات كان همها الوصول الى المنصب عن طريق الرشوة وبذل الاموال واصبح الوزير في هذه المرحلة مجرد كاتب للخليفة ، والسلطة الحقيقية بيد الاتراك وقد استكتب المتوكل بعد الزيات احمد بن خالد المعروف بأبي الوزير دون تسميته بالوزارة ، ثم لم يلبث أن صادر امواله واستوزر الجرجاني ، غير أن المتوكل تأثر بكثرة السعيات ضده فنكبه هو الاخر ، واستوزر بعده عبد الله بن يحيى بن خاقان ، فبقي في منصبه حتى مقتل المتوكل سنة 247 هـ .

ج- موقف المتوكل من تسلط القادة الاتراك :

اصبحت مدينة سامراء قاعدة قوية لنفوذ القادة الاتراك ، فكان ذلك من اسباب تمكنهم في السلطة وسيطرتهم على مقدرات الدولة ، وقد شعر الخليفة المتوكل بتوغل الاتراك في مفاصل الدولة المختلفة واستبدادهم بأمور الخلافة وتحكمهم بالجيش ، فشرع بالعمل على اضعاف شوكتهم والحد من نفوذهم تدريجيا وقد بدأ المتوكل الايقاع بالقائد التركي ايتاخ الذي كان بيده الجيش والبريد والحجابه ودار الخلافة ، ولا شك في أن الخليفة كان يعلم صعوبة القضاء على ايتاخ طالما بقي ملازما بسامراء بين جنده واصحابه فحاول أن يظفر به بعيدا عن سامراء ، وقد روى الطبري أن المتوكل ارسل اليه من شجعه على اداء فريضة الحج ، ففعل واستأذن الخليفة بالسفر فأذن له ، وبعد أن ادى الفريضة عاد الى العراق ، فلما كان ببغداد قام عامل الخليفة على الشرطة اسحق بن ابراهيم باعتقاله بداره ، ولم يلبث أن مات بعد ذلك في سجنه في جمادي الثانية سنة 235 هـ اما رواية اليعقوبي فتذهب الى القول أن ايتاخ كان قد عزم على الايقاع بالمتوكل فلما فشل في ذلك طلب السماح له بأداء فريضة الحج فدبر الخليفة سجنه ثم مقتله ببغداد ، وصادر اموال عامله على مصر هرثمة بن النصر لتواطئه مع ايتاخ .

والواقع أن المتوكل ظل يشعر بضعف مركزه بسامراء حيث يدين الجيش بالولاء هناك للقادة الاتراك ، ففكر بنقل عاصمته الى مكان اخر بعيد عن النفوذ التركي المباشر ، فتوجه الى دمشق او اخر صفر سنة 244 هـ (وعزم على المقام بها ، ونقل دواوين الملك اليها) ، ويبدو أن الاتراك قد فطنوا لنوايا الخليفة وادركوا خطورة هذه الخطوة فأجبروه على العودة الى العراق بعد شهرين وايام من اقامته في دمشق .

ويرى بعض الباحثين أن عودة المتوكل الى العراق كان خطوة في صالحه اذ أن أهل الشام لا يمكن أن يساندوا خليفة عباسي وهم الذين عرفوا بولايتهم للأمويين .

والواقع أن القادة الاتراك قد بالغوا في الحصول على امتيازات جديدة في المناطق المحيطة بسامراء ، وما انشاء (ديوان الجند والشاكرية) و (ديوان الموالي والغلمان) الا دليل على ازدياد عدد الترك واتساع المؤسسة العسكرية وتعاضم متطلباتها على الرغم من تدهور الخزينة المركزية الامر الذي ادى الى تأزم العلاقة بين الخليفة المتوكل والقادة العسكريين

الاتراك ، فعقد العزم على اتخاذ موقف ضدهم فجاء قضاءه على ايتاخ اولى حلقات الصراع بين الطرفين .

وحين عاد المتوكل من دمشق لم تطل مدة اقامته بسامراء ، فقد قرر الانتقال الى المتوكلية التي أنشأها على بعد ثلاثة فراسخ من سامراء سنة 245هـ ، واقطع اصحابه والقادة المواليين له في محاولة للابتعاد عن خصومه وتقليل ضغطهم عليه ، واتبع هذا التدبير بخطوة اخرى باتجاه تعزيز مركزه ، فأمر تشكيل فرقة عسكرية جديدة ليس فيها للعنصر التركي وجود ، واوكل قيادتها لولده ووزيره عبد الله بن يحيى بن حاتم ، وقد استمرت محاولات القادة الاتراك في التآمر على هذه الفرقة ، ومضى المتوكل في سياسته الرامية الى الحد من نفوذهم حتى انه عزم على قتل وصيف وبغا وغيرهما من القواد الاتراك ، وذكر الطبري أن المتوكل حدد لذلك اليوم السادس من شوال أي بعد مقتله بيومين الا أن الاتراك ادركوا نوايا الخليفة ضدهم فشرعوا بالتكثف لمواجهة الموقف ، وكان ولده المنتصر قد نجح في اجتذاب المبعدين من الاتراك واستمال قلوبهم في اليوم الرابع من شوال سنة 247هـ لقي المتوكل مصرعه في مدينة الجعفرية علي يد جماعة من الاتراك تزعمها وصيف وبغا الشرابي باتفاق وتنسيق مع ولده المنتصر .

سار المتوكل على نهج جده هارون الرشيد في توليه العهد من بعده فأقدم في ذي الحجة سنة 235هـ على توليه العهد لأولاده الثلاثة : محمد الذي سمي المنتصر ، ثم أبي عبد الله الملقب بالمعزز وابراهيم الملقب المؤيد . وعقد لكل منهم لواءين ، احدهما اسود وهو لواء العهد والاخر ابيض ، وهو لواء العمل وقسم مهام الدولة بينهم ، فجعل للمنتصر ولاية (افريقية والمغرب كله من عريش مصر الى حيث بلغ سلطان الخلافة ، وعهد للمعزز قنسرين والعواصم والثغور الشامية والجزرية وديار مصر وديار ربيعة والموصل وهيت وعانات والخابور وقرقيسيا و كورباجرمي وتكريت وطساسيج السواد ، وكور دجلة والحرمين واليمن وعك وحضرموت واليمامة والبحرين ، والسند ومكران وقناديل وفرج بيت الذهب وكور الاحواز والمستغلات بسامراء وماه الكوفة وماه البصرة وماسبذان ومهرجان وشهروزر ودارباد والصامغان واصبهان وقم وقاشان وقزوين وامور الجبل والضياع المنسوبة الى الجبال وصدقات العرب بالبصرة) .

أما ولده المعزز فقد اوكل اليه كور خراسان وما يضاف اليهما ، وطبرستان والري وأرمينية واذربيجان وكورفارس ، ثم ضم اليه بعد خمس سنوات من توليه العهد خزنة بيوت الأموال في جميع الافاق ودور الضرب ، وأمر بضرب اسمه على الدراهم ، وعهد الى ولده المؤيد ، جند دمشق وجند حمص وجند الأردن وجند فلسطين .

وجعل المتوكل لأبنيه المعزز والمؤيد تمام الاستقلال في اعمالهما اذ ألت الخلافة للمنتصر ، بحيث لا يجوز أن يشرك في شيء من اعمال احدهما ولا يوجه عليه كتابا ولا بريدا ولا يضرب على يده في قليل ولا كثير وكذلك جعل على المعزز للمؤيد اذا ألت الخلافة اليه .